

EOJM

المركز المصري للصحافة والإعلام  
Egyptian Observatory for Journalism and Media

# الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين



يناير 2021

www.eojm.org

# برنامج المساعدة والدعم القانوني

إعداد وتحرير

برنامج المساعدة والدعم القانوني

إخراج فني

الوحدة الإعلامية



# المقدمة

مما لا شك فيه أن حرية الصحافة هي من أهم الحقوق الأساسية التي يقوم عليها بناء الدول الديمقراطية الحديثة، وهي جزء أساسي ورئيسي من الحريات العامة، وتعد مؤشرًا علي شكل وطبيعة نظام الحكم السائد في أي دولة. وتتيح حرية الصحافة تدفقًا حرًا للمعلومات وتساهم في تشكيل وعي المواطن وتوضيح ما له من واجبات وما عليه من التزامات ويتم ذلك عبر تعزيز مبدأ الشفافية، والحوار المسئول، والموضوعية، واحترام عقل الإنسان وصون كرامته.

ويعيش الصحفيون في مصر أوضاع شديدة الصعوبة منذ عام 2014؛ تمثلت في اتباع سياسة ممنهجة ضدهم من قبل السلطات، اعتمدت علي التخويف والترهيب وإلقاء الكثير منهم في السجون باتهامات دون وجود أي سند لها، ومخالفة النصوص الدستورية والقانونية التي تضمن توفير محاكمة عادلة، بالإضافة إلى اعتماد النظام ثلة من القوانين التي نجحت في تأميم المجال الصحفي والإعلامي وإخضاعه لرغبات وأهواء السلطة التنفيذية مثل قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015؛ فضلًا عن الإجراءات التعسفية التي تمارس إزاء الصحفيين من قبل المؤسسات الصحفية والتي وصلت إلى حد فصلهم بالمخالفة للقوانين المنظمة لطبيعة العلاقة بين الصحفيين وبين تلك المؤسسات، في ظل صمت وعجز من قبل نقابة الصحفيين والمؤسسات المعنية بالدفاع عنهم.

على الرغم من أن الدستور الصادر في عام 2014 نص بشكل صريح على ضمانات تهدف إلى حماية الصحفيين وتوفير المساحة الآمنة لهم، وكذلك أيضًا قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018، إلا أنه حتى الآن ما زالت تتوالي حملات الاعتقال علي نحو مستمر، فضلًا عن أن هناك عدد كبير من الصحفيين يقضون سنوات في الحبس الاحتياطي الذي تحوّل من كونه مجرد إجراء احترازي يخضع في تطبيقه إلى إجراءات شديدة الصرامة إلى عقوبة.

ويمكن القول أن النظام سعي إلى الالتفاف على النصوص الدستورية والقانونية للإجهاض على ما تبقى من حقوق للصحفيين وتمثل ذلك في توجيه اتهامات للصحفيين تتعلق جميعها بالإرهاب مثل مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، الترويج لارتكاب جرائم إرهابية، الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، وهي تهم تجد سندها في قانون الإرهاب السابق الإشارة إليه والذي يحوي نصوص مطاطة غير محددة بشكل كافي وهو ما جعله يتسم بعوار دستوري. بالإضافة إلى التوسع في الحبس الاحتياطي بالمخالفة للمبدأ الراسخ "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، وجلسات التجديد الدورية للحبس الاحتياطي بدون عرض المتهم على السلطات المختصة وسماع أقواله ولا أقوال محاميه، فضلا عن تدوير الصحفيين علي قضايا جديدة بعد انتهاء مدد الحبس الاحتياطي في قضايا سابقة وربما بنفس الاتهامات في القضية السابق اتهمه فيها الأمر الذي وصل إلى وجود صحفيين في السجون لأعوام بدون أي محاكمة وبدون خطوات جادة للإفراج عليهم.

ولم تقتصر الانتهاكات الموجهة ضد الصحفيين على السلطات الرسمية فقط، بل أيضًا امتدت إلي المؤسسات الصحفية نفسها التي يعمل بها الصحفيين وتمثلت هذه الانتهاكات في تعيين الصحفيين بدون عقود عمل لمدة تتجاوز مدة التدريب المنصوص عليها في قانون العمل، تعيين الصحفيين دون التأمين عليهم بالمخالفة لقوانين التأمينات الاجتماعية، عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور عن تعيين الصحفيين وانتهاءً بفصلهم تعسفيًا.

كما كان لجائحة كورونا حضور قوي في هذا المشهد، فإعمالاً لقرارات السلطات بتعليق أعمال المحاكم، استندت السلطات إلى أسلوب "التعذرات الأمنية" والذي يعني تعذر نقل المتهمين المحبوسين احتياطيًا من أماكن حبسهم إلي أماكن المحاكمات، وتبع ذلك اعتماد تجديد حبس المتهمين علي الورق بالمخالفة للدستور والقانون وكافة المواثيق الدولية والحقوقية. حيث أنه كان من المفترض في تلك الحالة الإفراج عن المحبوسين بدلًا من استمرار حبسهم دون أي داعٍ.

وبناءً علي ذلك، يسعى المرصد المصري للصحافة والإعلام، إيمانًا منه بحرية الصحافة والإعلام وما تمثله من أهمية جوهرية في حياة الشعوب إلي تسليط الضوء على تلك القضايا التي تخص الصحفيين وتقديم كافة أوجه الدعم سواء كان دعم قانوني من خلال تبني قضايا هؤلاء الصحفيين والدفاع عنهم أمام الجهات القضائية، كذلك توفير دعم إعلامي من خلال تناول تلك القضايا سواء من خلال التقرير القانوني الشهري أو من خلال إعداد أوراق قانونية تناقش وتفنن تلك القضايا وما يتعلق بها.

# أولاً: الأهداف والمنهجية

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين، التي استجدت أو التي ما زالت متداولة أمام المحاكم الجنائية والمدنية، وآخر التطورات بها، وصور الدعم الذي قدمه برنامج المساعدة والدعم القانوني، للصحفيين والإعلاميين؛ حيث يُقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

• **الدعم القانوني المباشر للصحفيين:** من خلال الوكالة القانونية المباشرة، عن طريق تمثيل الصحفيين أمام الجهات القضائية المختلفة (المحاكم المدنية ومكاتب خبراء وزارة العدل وهيئة التأمينات الإجتماعية ولجان فض المنازعات، ومكاتب العمل، ونيابة أمن الدولة العليا ومحاكم الجنايات)، من خلال حضور الجلسات وتحقيقات النيابة العامة وتجديدات الحبس، وتقديم الحجج والأدلة والبراهين في سبيل الدفاع عنهم وإثبات براءتهم، وإبداء المرافعات الشفوية، والبحث والتحضير لإعداد مذكرات الدفاع، وتقديم الشكاوى وتحرير المحاضر، واستخراج الأوراق والمستندات وتقديمها في الدعاوى القضائية، وكذلك القيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة، والطعن بكافة طرق الطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين في المواعيد القانونية.

• **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق تقديم النصائح والإرشادات والخدمات الاستشارية القانونية في مختلف المسائل والوقائع، وشرح وتوضيح الحقوق المترتبة للصحفي، وتفسير وشرح القوانين والقواعد والتعليمات والأحكام الصادرة، وتزويدهم بأفضل السبل والطرق للتصرف بناء على الحالات القانونية لكل صحفي في حالة المنازعات المدنية أو حالات القبض والاحتجاز، والتواصل مع محامي الصحف والصحفيين وذويهم، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محاميها، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكلٍ دوري.

• **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين، ونشر الفعاليات المتعلقة بالعمل الصحفي، للصحفيين الذين لم يتمكن من التواصل المباشر، أو غير المباشر معهم، أو مع محامييهم، والنشر بشكلٍ دوري عن آخر التطورات التي تمت فيها.

ومن خلال هذه النشرة؛ نقوم بعرض ورصد القضايا المنظورة أمام المحاكم المدنية والنيابات ومحاكم الجنايات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءاتٍ بشأنها، في الفترة من 1 إلى 31 يناير 2021، ثم نقوم بعرض القضية، والتطورات التي حدثت بها، والمجهودات والخدمات الاستشارية القانونية التي قام به "المرصد" تجاه كل صحفي.

## ثانياً: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر يناير 2021.

### 1- قضايا الدعم المباشر:

وهي القضايا التي يقوم فيها المرصد المصري للصحافة والإعلام بتقديم دعم قانوني مباشر للصحفيين سواء في القضايا الجنائية أو القضائية المدنية، ويتمثل في حضور جلسات المحاكمة مع الصحفيين المتهمين في قضايا جنائية، وحضور جلسات تجديد النيابة، بالإضافة إلى كتابة المذكرات وإبداء المرافعات الشفوية وغير ذلك. وينقسم إلى:

#### أ- القضايا الجنائية:

### 1- القضية رقم (855 لسنة 2020) حصر أمن الدولة العليا:

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: إسلام الكلي.

• المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع درب.

• نوع جهة العمل: جريدة حزبية.

• الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن الجيزة المركزي الكيلو 10 ونص.

• تفاصيل القضية: أُلقت قوات الأمن القبض على الصحفي بموقع ”درب“ الإخباري، وعضو نقابة الصحفيين، إسلام الكلي، يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2020، أثناء تغطيته لحادث وفاة شاب بمنطقة المنيب، بالجيزة. وعن الواقعة قال رئيس تحرير ”درب“، خالد البلشي، إن ”إسلام“ قبض عليه أثناء تغطية صحفية بتكليف من إدارة تحرير الموقع، مشيراً إلى أنه توجه إلى محيط قسم شرطة المنيب لتغطية احتجاجات الأهالي على وفاة شاب.

• التهم الموجهة: الانضمام ومشاركة جماعة إرهابية، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ونشر أخبار وبيانات كاذبة.

• الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار حتى الآن، ويتم النظر في تجديد حبسه أمامها.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• جهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المرصد وأقر أنه تم تأجيل نظر تجديد الحبس على الورق لتعذر حضور المتهم من محبسه.

• آخر تطورات القضية: في 3 يناير 2021، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفي 15 يوماً على ذمة التحقيقات. وفي 19 يناير قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفي 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد علام.

• المهنة بالتفصيل: صحفي ومعد برامج تليفزيونية.

• نوع جهة العمل: صحفي حر.

• الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن طرة.

• تفاصيل القضية: تم القبض عليه يوم 21 أبريل 2020، من إحدى قرى مدينة العياط بمحافظة الجيزة، وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا يوم الاثنين 27 أبريل والتي أصدرت قراراً بحبسه 15 يوماً على ذمة القضية رقم 588 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، بتهم نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والانضمام إلى جماعة إرهابية. يقال أن سبب القبض عليه هو عمل فيلم للجزيرة الوثائقية عن ثلاثي أضواء المسرح غير مصرح بالنشر ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

• التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.

• الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار حتى الآن. ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي وبمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. حيث حضر محامي المرصد وقرر أنه تم تأجيل نظر تجديد الحبس لتعذر حضور المتهم من محبسه.

• آخر تطورات القضية: في 18 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنابات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 20 يناير 2021.

• وفي 20 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنابات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 30 يناير 2021.

• وفي 30 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنابات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 2 فبراير 2021.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.

• المهنة بالتفصيل: صحفي حر.

• نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

• الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن طره ( عنبر الزراعة).

• تفاصيل القضية: تم القبض عليه يوم 21 أبريل 2020 من إحدى قرى مدينة العياط بمحافظة الجيزة، وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا يوم الاثنين 27 أبريل والتي أصدرت قرار بحبسه 15 يوماً على ذمة القضية رقم 588 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، بتهم نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والانضمام إلى جماعة إرهابية. يقال أن سبب القبض عليه هو عمل فيلم للجزيرة الوثائقية عن ثلاثي أضواء المسرح غير مصرح بالنشر ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

• التهم الموجهة: الانضمام الى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، الترويج لارتكاب جرائم إرهابية.

• الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنياية أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار بعد، ويتم تجديد حبسه أمامها. ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي وبمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنياية أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. حضر محامي المرصد وطلب الدفاع عدم نظر امر الحبس الا بحضور المتهم بشخصه ولكن تم التجديد على الورق بدون حضور المتهم من محبسه.

• آخر تطورات القضية: في 17 يناير 2021 قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) تجديد حبس الصحفي لمدة 45 يوم على ذمة التحقيقات.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد علام.

• المهنة بالتفصيل: صحفي ومعد برامج تليفزيونية.

• نوع جهة العمل: صحفي حر.

• الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن طرة.

• تفاصيل القضية: تم القبض عليه يوم 21 أبريل 2020، من إحدى قرى مدينة العياط بمحافظة الجيزة، وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا يوم الاثنين 27 أبريل والتي أصدرت قرار بحبسه 15 يوماً على ذمة القضية رقم 588 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، بتهم نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والانضمام إلى جماعة إرهابية. يقال أن سبب القبض عليه هو عمل فيلم للجزيرة الوثائقية عن ثلاثي أضواء المسرح غير مصرح بالنشر ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

• التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.

• الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار حتى الآن. ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي وبمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. حيث حضر محامي المرصد وقرر أنه تم تأجيل نظر تجديد الحبس لتعذر حضور المتهم من محبسه.

• آخر تطورات القضية: في 18 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنابات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 20 يناير 2021.

• وفي 20 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنابات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 30 يناير 2021.

• وفي 30 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنابات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 2 فبراير 2021.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.

• المهنة بالتفصيل: صحفي حر.

• نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

• الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن طره ( عنبر الزراعة).

من سيارة أجرة، كان يستقلها بمحيط ” • تفاصيل القضية: بتاريخ 4 فبراير 2018 أُلقت قوات الأمن القبض على ”الأعصر منطقة شارع فيصل، ثم ظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، في 15 فبراير 2018، وخضع للتحقيق على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، ثم استكملت نيابة أمن الدولة العليا التحقيقات معه، بتاريخ 21 فبراير 2018، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً، على ذمة التحقيقات، وبتاريخ 7 مايو 2020، قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيله بضمان محل إقامته، وأثناء إنهاء إجراءات إخلاء سبيله بقسم الفيوم، تمت إعادة تدويره، وظهر بنيابة أمن الدولة، بتاريخ 9 مايو 2020، على ذمة قضية جديدة، وهي القضية رقم 1898 لسنة 2019، وخضع للتحقيق، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً، على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

• التهم الموجهة: الانضمام الى جماعة ارهابية مع العلم بأغراضها، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، الترويج لارتكاب جرائم ارهابية.

• الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها قرار بعد، ويتم تجديد حبسه أمامها. ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي وبمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. حضر محامي المرصد وطلب الدفاع عدم نظر امر الحبس الا بحضور المتهم بشخصه ولكن تم التجديد على الورق بدون حضور المتهم من محبسه.

• آخر تطورات القضية: في 17 يناير 2021 قررت الدائرة الثالثة جنایات (إرهاب) تجديد حبس الصحفي لمدة 45 يوم على ذمة التحقيقات.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: معتز ودنان.

• المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع هاف بوست عربي.

• نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.

• الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة شديد الحراسة 2 (العقرب).

• تفاصيل القضية: بعد أن قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل معتز ودنان بضمان محل إقامته في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا وأثناء استكمال إجراءات إخلاء سبيله، فوجئ محامي المرصد بتاريخ 9 مايو 2020 بالتحقيق مع "ودنان" بتهمة الترويج لارتكاب أعمال إرهابية، تم إعادة تدويره وظهر بنيابة أمن الدولة بتاريخ 9 مايو 2020، على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1898 لسنة 2019، وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

• التهم الموجهة: الترويج لارتكاب جرائم إرهابية.

• الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها قرار بعد، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• جهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامي المرصد بالحضور مع الصحفي منذ أول جلسة تجديد، وتقديم الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم الطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه. حضر محامي المرصد وطلب الدفاع عدم نظر أمر الحبس إلا بحضور المتهم بشخصه ولكن تم التجديد على الورق بدون حضور المتهم من محبسه.

• آخر تطورات القضية: في 17 يناير 2021 قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) تجديد حبس الصحفي لمدة 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد خليفة.

• المهنة بالتفصيل: محرر بموقع مصر 360.

• نوع جهة العمل: موقع إلكتروني خاص يصدر عن مركز التنمية والدعم والإعلام.

• الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن ليمان أبو زعبل 2.

• تفاصيل القضية: أُلقت قوات الأمن القبض على الصحفي في 6 يناير 2021 بعد ذهابه إلى مقر الأمن الوطني بمحافظة الفيوم، إثر استدعائه للتحقيق، ليُفاجأ الصحفي بالقبض عليه وإخفاؤه، إلى أن ظهر في نيابة أمن الدولة يوم 19 يناير 2021، على ذمة القضية 65 لسنة 2021 حصر أمن الدولة العليا، وتم توجيه عدد من الاتهامات (الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر بيانات وأخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي) بمحضر ضبط محرر بتاريخ 18 يناير 2021، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

• التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، استخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الإرهابية، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة.

• الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها قرار بعد، ويتم النظر في تجديد حبسه أمامها.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• جهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المرصد، وطلب الدفاع الحاضر مع الصحفي إخلاء سبيله بأي ضمان تراه النيابة العامة كون مبررات الحبس الاحتياطي الواردة في قانون الإجراءات الجنائية تنتفي في حقه كونه له محل إقامة ثابت ومعلوم، وطلبوا احتياطياً استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية.

• آخر تطورات القضية: في 19 يناير 2021، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد أمر حبس الصحفي 15 يوماً على ذمة التحقيقات.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: سولافة مجدي.

• المهنة بالتفصيل: مراسلة صحفية حرة.

• نوع جهة العمل: حر.

• الموقف القانوني للصحفي: الصحفية محبوسة احتياطياً على ذمة التحقيقات، بسجن القناطر نساء.

• تفاصيل القضية: في مساء الثلاثاء، الموافق 26 نوفمبر 2019، تم القبض على الصحفية، وزوجها الصحفي حسام الصياد، من منطقة الدقي، وتم اقتيادهما إلى قسم الدقي، وترحيلهما إلى واحد من مقرات الأمن الوطني، وفي مساء اليوم التالي الأربعاء الموافق 27 نوفمبر 2019، تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا، التي حققت معهما، وقررت حبسهما 15 يوماً، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا، وما زالت قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

• التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، تعمد بث ونشر أخبار كاذبة.

• الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار بعد، ويتم النظر في تجديد حبسها أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم "المرصد" بتقديم الدعم القانوني للصحفية ومتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. حضر محامي المرصد وأقر أن هيئة المحكمة رفضت طلبات الدفاع بالتأجيل لحضور زوجها الصحفي حسام الصياد المحبوس معها بذات القضية حتى ينتهي لكلا منهما رؤية الآخر.

• آخر تطورات القضية: في 19 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) تجديد حبسها 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: حسام الصياد.

• المهنة بالتفصيل: مصور صحفي حر.

• نوع جهة العمل: حر.

• الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات، بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (المعروف ببطرة تحقيق).

• تفاصيل القضية: في مساء يوم الثلاثاء، الموافق 26 نوفمبر 2019، تم القبض على الصحفي برفقة زوجته الصحفية سولافه مجدي، أثناء توجههما لسيارتهما، بأحد شوارع منطقة البحوث، تم اقتيادهما إلى قسم الدقي، ثم ترحيلهما إلى أحد مقرات الأمن الوطني، وفي مساء اليوم التالي الأربعاء الموافق 27 نوفمبر 2019، تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا، التي حققت معهما، وقررت حبسهما 15 يوماً، على ذمة التحقيقات.

• التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الانترنت لارتكاب هذه الجريمة.

• الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار بعد، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• جهودات المؤسسة في القضية: يقدم "المرصد"، الدعم القانوني للصحفي ومتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. حضر محامي المرصد وأقر أنه تم تأجيل نظر تجديد الحبس لتعذر حضور المتهم من محبسه.

• آخر تطورات القضية: في 19 يناير 2021 قررت الدائرة الثالثة جنايات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 2 فبراير 2021 لتعذر نقله من محبسه.

- اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد شاكر.
- المهنة بالتفصيل: صحفي في روز اليوسف.
- نوع جهة العمل: جريدة قومية.
- الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (طرة تحقيق).
- تفاصيل القضية: في فجر الخميس، الموافق 28 نوفمبر 2019، تم إلقاء القبض على الصحفي من منزله الكائن بمدينة طوخ بمحافظة القليوبية، وبتاريخ 30 نوفمبر 2019، ظهر الصحفي لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق، وعلى إثر ذلك قررت النيابة حبسه 15 يوماً، على ذمة التحقيقات.
- التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.
- الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار بعد. ويتم النظر في أمر حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.
- نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.
- مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني للصحفي وبمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. حضر محامي المرصد وأقر أنه تم تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لتعذر حضور المتهم من محبسه.
- آخر تطورات القضية: في 19 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنايات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 2 فبراير 2021 لتعذر نقله من محبسه.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: مصطفى الخطيب.

• المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي بوكالة "أسوشيتد برس".

• نوع جهة العمل: وكالة أنباء أجنبية خاصة.

• الموقف القانوني للصحفي: الصحفي محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات، بسجن طرة.

• تفاصيل القضية: في مساء السبت، الموافق 12 أكتوبر 2019، تم القبض على الصحفي، من منزله بالقاهرة، وذلك بعد نشر الوكالة التي يعمل بها الصحفي خبراً عن اعتقال طالبين بريطانيين، وبتاريخ 14 أكتوبر 2019 ظهر الصحفي بناية أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

• التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.

• الجهة المنظور أمامها القضية: قيد التحقيقات بناية أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قرار بعد، ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامو "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني للصحفي وبمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بناية أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. حضر محامي المرصد وأقر أنه تم تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لتعذر حضور المتهم من محبسه.

• آخر تطورات القضية: في 20 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنايات تأجيل نظر أمر الحبس لجلسة 31 يناير 2021 لتعذر نقله من محبسه. وفي 31 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنايات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 2 فبراير 2021 لتعذر نقله من محبسه.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.

• المهنة بالتفصيل: مدير مراسلي مكتب "الجزيرة" بالقاهرة سابقًا.

• نوع جهة العمل: قناة إخبارية أجنبية.

• الموقف القانوني للصحفي: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات، بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بسجن طرة).

• تفاصيل القضية: بتاريخ 21 ديسمبر 2016 تم القبض على الصحفي، وتم عرضه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا، ووُجِّهت له اتهامات بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة، وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية، حتى جاء قرار محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة في 21 مايو 2019 باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية، وانتقل الصحفي من السجن المودع به إلى قسم الشرطة لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله، وأثناء ذلك فُوجئ الصحفي بعرضه مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا، بتاريخ 25 مايو 2019، على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، والتي يواجه بها ذات الاتهامات التي نُسبت إليه بالقضية الأولى.

• التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

• الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها قرار حتى الآن، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي وبمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. حضر محامي المرصد وقرر أنه تم تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لتعذر حضور المتهم من محبسه.

• آخر تطورات القضية: في 19 يناير 2021، قررت الدائرة الثالثة جنايات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 1 فبراير 2021 لتعذر نقله من محبسه.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد بكر.

• المهنة بالتفصيل: صحفي في جريدة "التحرير".

• نوع جهة العمل: صحيفة مصرية خاصة.

• الموقف القانوني للصحفي: مجني عليه ومتهم، ومخلي سبيله بضمان محل الإقامة.

• تفاصيل القضية: كان صحفيو التحرير معتصمين بمقر الجريدة، وفي يوم الثلاثاء، الموافق 28 يناير 2020، كان جميع الصحفيين متواجدين بنقابة الصحفيين، لحضور جلسة اللجنة التأديبية المنعقدة لحل أزمته مع الجريدة، باستثناء الصحفي أحمد بكر، الذي ظل متواجداً بمقر الاعتصام ليفاجئ بدخول عدد من الموظفين بالجريدة -من غير الصحفيين- إلى مكان الاعتصام، يقومون بنقل الأجهزة، وعندما طلب منهم الصحفي عدم نقلها، لأنها في عهدة المعتصمين، قاموا بالتعدي عليه بالضرب والسب وأحدثوا به إصابات، ثم قاموا بنقل جميع الأجهزة، وعندما حضرت الشرطة، قامت بتحرير محاضر للطرفين، ثم قامت بالتحفظ على الصحفي أحمد بكر، ومسؤول الموارد البشرية، وتم اقتيادهما إلى قسم شرطة العجوزة، وفي نفس اليوم، تم توقيع الكشف الطبي على كليهما، وبعده جرى عرضهما على النيابة العامة، التي حققت مع كل منهما بصفته متهم ومجني عليه، لتقرر في النهاية إخلاء سبيلهما بضمان محل الإقامة، على ذمة التحقيقات.

• الجهة المنظور أمامها القضية: محكمة جنح العجوزة.

• آخر تطورات القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بشأنها قراراً بعد، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامى المرصد مع الصحفي وأقر أحمد بكر والمتهم الثاني بالجنحة، ووقع كلا منهما للآخر على محضر التنازل والتصالح فى القضيتين المدنية والجنائية.

• آخر تطورات القضية: فى 9 يناير 2021 حكمت المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح.

## 1- القضية (رقم 4840 لسنة 136 ق) استئناف عالي عمال الجيزة:

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: محمود عبد الباقي.

• المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة "العالم اليوم".

• نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

• تفاصيل القضية: في 8 أكتوبر 2018 فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفياً بفصلهم تعسفياً من قبل إدارة الجريدة، إذ بدأت الأزمة في 21 أغسطس 2014، حين تم إغلاق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين والعمالين بالجريدة، وهو ما يعد إجراءً غير قانوني. وظل العاملون بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها وذلك حتى عام 2018، حينما توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي، منذ 21 أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة، لإثبات واقعة استمرار العمل بها، وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات، التابع لمقر الشركة، وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين، وطردتهم من مقر الجريدة، وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب. وقد تم تحرير محضر بالواقعة فُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة، لإثبات واقعة الفصل التعسفي، والتعدي عليهم بالضرب والسب، إلا أنهم فوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة، وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي، وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.

• الطلبات: قبول الاستئناف شكلاً وإلغاء حكم أول درجة والقضاء مجدداً بأحقية المستأنف لطلباته.

• الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية استئناف عالي عمال الجيزة، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• جهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي منذ بداية الدعوى وقام محامو المرصد بحضور الجلسات والطعن على الحكم بطريق الاستئناف ومازال متداول، وبالجلسة المحدد حضر محامي المرصد ولكن الجلسة لم تتعقد.

• آخر تطورات القضية: في 10 يناير 2021، قررت الدائرة الثانية استئناف عالي عمال، تأجيل نظر القضية لجلسة 13 يناير 2021 أجل إداري.

• وفي 13 يناير 2021، تم تأجيل نظر القضية إلي جلسة 11 مايو 2021 أجل إداري.

- اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: علي رزق، وولاء عاطف.
- المهنة بالتفصيل: محرر صحفي، وديسك بمؤسسة دار الهلال.
- نوع جهة العمل: جريدة مصرية حكومية.
- تفاصيل القضية: المدعي الأول يعمل صحفي بمؤسسة دار الهلال منذ 8 يناير 2013، ومؤمن عليه بالتأمينات الاجتماعية، وزوجته المدعية الثانية تعمل لدي المؤسسة بوظيفة محررة صحفية منذ 1 أبريل 2017، وبتاريخ 23 أكتوبر 2018 قامت مؤسسة دار الهلال بفصلهم تعسفيًا دون التحقيق معهما أو العرض على المحكمة أو نقابة الصحفيين، ولأسباب كيدية لا تتعلق بصالح العمل ولا تمت بأي صلة بالقانون أو لوائح العمل فتقدم بشكوى لمكتب العمل الذي أحالها للمحكمة.
- الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
- الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 15 عمال كلي جنوب القاهرة، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية.
- نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.
- مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وحضر الجلسة وقدم حافظة مستندات وطلب أجل لإضافة طلب بدل التدريب والتكنولوجيا وإدخال خصم جديد بالدعوى.
- آخر تطورات القضية: في 10 يناير 2021، قررت الدائرة 15 عمال كلي جنوب القاهرة، تأجيل نظر القضية إلى جلسة 7 فبراير 2021 لإضافة طلب جديد للدعوى وإدخال خصم جديد.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: أحمد عاشور.

• المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الوفد.

• نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

• تفاصيل القضية: عمل الصحفي محرراً بجريدة الوفد من مايو 2015، ولم يحصل طوال فترة عمله على أي علاوات، إلا أنه في 18 مارس 2019 تم إبلاغه بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعة، وعلى إثر ذلك قام الصحفي بتحرير محضر إثبات حالة رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، بالإضافة إلي تحرير شكوى بمكتب تأمينات الدقي وتم تحويل الشكوى إلى اللجنة القضائية وقيدت الدعوى برقم 837 لسنة 2019 عمال كلي جنوب الجيزة، وتحدد لنظرها جلسة الخميس 13 يونيو 2019، بالإضافة إلى لجوء المدعي إلى مكتب تأمينات الدقي لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه وقيد الطلب برقم 6178 في مكتب تأمينات الدقي مقر الجريدة.

• الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

• الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي جنوب الجيزة.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قام برنامج المساعدة والدعم القانوني، بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل وعلى ذلك قام مكتب العمل بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة، وحضر جلسة الخبراء وتمت المناقشة وقدمت مذكرة دفاع مدعمة بالأسانيد القانونية تعقيباً على المستندات المقدمة من المدعي عليه.

• آخر تطورات القضية: في 14 يناير 2021 قررت الدائرة العاشرة عمال كلي جنوب الجيزة، تأجيل نظر القضية إلى جلسة 8 أبريل 2021، لورود تقرير الخبراء.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: شريف رجائي.

• المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الوفد.

• نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

• تفاصيل القضية: عمل الصحفي محرراً بجريدة الوفد من مايو 2015، ولم يحصل طوال فترة عمله على أي علاوات، إلا انه في 18 مارس 2019 تم إبلاغه بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعة، وبناء عليه حرر الصحفي محضر اثبات حالة تحت رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، بالإضافة إلى تحرير شكوي بمكتب تأمينات الدقي، وتم تحويل الشكوى الي اللجنة القضائية و قيدت الدعوي برقم 839 لسنة 2019 عمال كلي جنوب الجيزة وحدد لنظرها جلسة الخميس 13 يونيو 2019، بالإضافة الي لجوء المدعي الي مكتب تأمينات الدقي لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه وقيد الطلب برقم 6178 في مكتب تأمينات الدقي.

• الطلبات: التعويض عن فصل تعسفي.

• الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي جنوب الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل وعلى ذلك قام مكتب العمل بإحالة القضية الي المحكمة المختصة، تم حضور جلسة الخبراء من قبل محامية المرصد وتمت المناقشة وقدمت مذكرة دفاع مدعمة بالأسانيد القانونية تعقيباً على المستندات المقدمة من المدعى عليه.

• آخر تطورات القضية: في 14 يناير 2021 قررت الدائرة العاشرة عمال كلي جنوب الجيزة ، تأجيل نظر القضية إلي جلسة 8 إبريل 2021 لورود التقرير.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: عمرو الكاشف.

• المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة وكالة أنباء الشرق الأوسط.

• نوع جهة العمل: صحيفة قومية.

• تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي بدعوى مُقامة ضده، بعرض أمر فصله على المحكمة العمالية، حيث إنه كان يعمل في الجريدة بعقد عمل مؤقت اعتبارًا من 1 فبراير 2010 وحتى 29 يونيو 2011 في وظيفة محرر صحفي، وعُين بصفة دائمة اعتبارًا من 30 يونيو 2011، براتب شهري 270 جنيه ، وفي 18 نوفمبر 2019 قُدمت شكوى في مكتب العمل بمنطقة عابدين برقم 149 لعرض أمر فصله عن العمل، وذلك لتغيبه عن العمل بدون مبرر مشروع، ابتداءً من 21 أكتوبر 2019 (جدير بالذكر أن الصحفي كان مقيد الحرية من تاريخ 21 أكتوبر 2019 وحتى 4 يناير 2020، على ذمة القضية رقم 18303 لسنة 2019 جناح شبين الكوم، وكان مُحدد لنظرها جلسة 24 فبراير 2020، ثم أُحيلت القضية للمحكمة).

• الطلبات: رفض الدعوى المُقامة ضد الصحفي، والمُطالبة بتعويض مادي، ومستحقاته المالية عن الضرر المادي والأدبي.

• الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 15 عمال كلي جنوب القاهرة ، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وقدم حوافظ مستندات ومذكرة دفاع ودفع بأن المدعى عليه حسن السير والسلوك بدليل ترشيح الوكالة لحضور تغطية صحفية للعديد من المناسبات الهامة والمواقع التي تتطلب أن يكون على درجة عالية من الكفاءة وحسن الخلق، وطلب حجز الدعوى للحكم وحضر وكيل وكالة أنباء الشرق الأوسط وأطلع على الحوافظ بالجلسة وطلب حجز الدعوى للحكم.

• آخر تطورات القضية: في 17 يناير 2021 قررت الدائرة 15 عمال كلي جنوب القاهرة، حجز الدعوى لجلسة 31 يناير 2021 للنطق بالحكم.

• وفي 31 يناير 2021، قضت المحكمة بفصل الصحفي ورفض الدعوى الفرعية.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: نصر عبد الله.

• المهنة بالتفصيل: مخرج صحفي بجريدة العالم اليوم.

• نوع جهة العمل: مخرج صحفي بجريدة العالم اليوم.

• تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفياً، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفاً من قبل إدارة الجريدة، وترجع وقائع الأزمة إلى أنه في عام 2018، توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية علي إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 21 أغسطس 2014، وهو ما يُعد إجراء غير قانوني، إذ لا بد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعمالين بقرار إغلاق المؤسسة، لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

• الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

• الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثالثة عمال كلي جنوب الجيزة.

• نوع الدعم المقدم: دعم مباشر.

• مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، قامو محامو المرصد بحضور الجلسات أمام المحكمة وأمام مكتب خبراء شمال الجيزة وقام بتقديم جميع المستندات الداعمة للدعوى ومذكرة بالدفاع وتم إنهاء المأمورية وفي إنتظار ورود تقرير الخبراء للمحكمة.

• آخر تطورات القضية: في 28 يناير 2021 قررت الدائرة الثالثة عمال كلي جنوب الجيزة تأجيل نظر القضية لورود تقرير الخبراء.

## 2- قضايا المتابعة الإعلامية:

وهي القضايا التي يقوم المرصد المصري للصحافة والإعلام بمتابعتها في وسائل الإعلام والكتابة عنها من خلال موقع المرصد وصفحة المرصد علي الفيسبوك.

## ب- القضايا الجنائية:

### 1- القضية رقم (1365 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا:

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: محمد مصباح.

• المهنة بالتفصيل: مصور صحفي.

• نوع جهة العمل: حر.

• الموقف القانوني للصحفي: الصحفي محبوس احتياطيا علي ذمة التحقيقات بسجن طرة.

• تفاصيل القضية: في 2 يناير 2019، أُلقت قوة من الأمن الوطني القبض على الصحفي، بصحبة زميله عبد الرحمن عوض عقب تسجيله لقاء مع النائب السابق بالبرلمان محمد أنور السادات، وأنكرت وزارة الداخلية القبض على مصباح إلى أن ظهر بنيابة أمن الدولة بالتجمع الخامس في 13 من الشهر نفسه متهمًا على ذمة القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا.

• التهم الموجهة: الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور، وبث ونشر أخبار كاذبة.

• الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا، ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة.

• نوع الدعم المقدم: دعم إعلامي.

• آخر تطورات القضية: في 17 يناير 2021 قررت الدائرة الثالثة جنايات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس لجلسة 3 فبراير 2021 لتعذر نقله من محبسه.

• اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: هيثم حسن.

• المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة المصري اليوم.

• نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

• الموقف القانوني للصحفي: مخلي سبيله بضمان محل إقامته.

• تفاصيل القضية: في ساعة مبكرة من صباح يوم الثلاثاء 12 مايو 2020 حضرت قوة أمنية إلى منزله بدار السلام، وسألوا عليه شقيقه، الذي كان متواجدا أسفل المنزل وطالبوا منه الاتصال على هيثم، وإخباره أنه مقبوض عليه لكسره حظر التجوال، وعندما نزل هيثم تم القبض عليه، وقيل إنهم قاموا باصطحابه لقسم دار السلام، ولكن عندما توجه أهله إلي القسم للسؤال عنه لم يجده. إلي أن ظهر بنيابة أمن الدولة على ذمة القضية رقم 586 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا حيث خضع للتحقيق ووجهت له النيابة تهمة الانضمام لجماعة إرهابية والإمداد والتمويل ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي، وعلي إثر ذلك قررت النيابة حبسه احتياطياً 15 يوماً على ذمة التحقيقات. وفي 13 ديسمبر 2020 تم إخلاء سبيل الصحفي بتدابير احترازية.

• التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية، والإمداد والتمويل، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

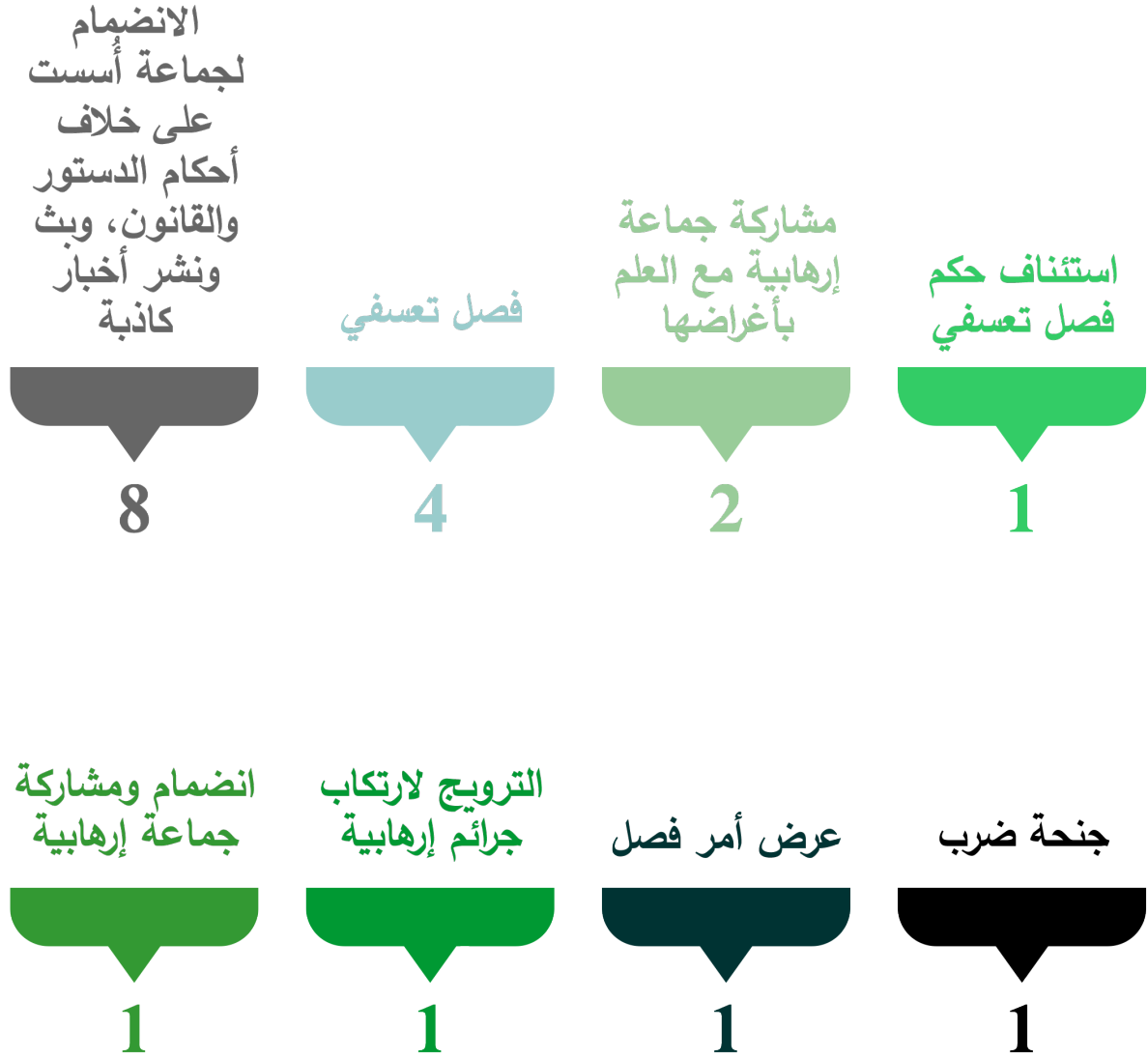
• الجهة المنظور أمامها القضية: القضية منظورة أمام نيابة أمن الدولة العليا.

• نوع الدعم المقدم: متابعة إعلامية.

• جهودات المؤسسة في القضية: يقوم المرصد بمتابعة القضية إعلامياً.

• آخر تطورات القضية: في 20 يناير 2021، قررت نيابة أمن الدولة العليا رفع التدابير الاحترازية عن الصحفي وإخلاء سبيله بضمان محل إقامته.

## ثالثاً: تصنيف القضايا وفقاً لنوع القضية



يُمكن تصنيف القضايا السابقة وفقاً لنوع القضية، ففي المرتبة الأولى جاءت قضايا الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون بنسبة بلغت حوالي 42.10% من إجمالي القضايا بواقع 8 قضايا، وبالمرتبة الثانية جاءت قضايا الفصل التعسفي بنسبة بلغت 21.05%، بواقع 4 قضايا، وفي المرتبة الثالثة جاءت قضايا مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها بنسبة 10.52% بواقع قضيتين. وفي المرتبة الرابعة تساوت قضايا عرض أمر الفصل مع استئناف حكم فصل تعسفي مع قضايا الترويج لإرتكاب جرائم إرهابية مع قضايا انضمام ومشاركة جماعة إرهابية مع قضية جنحة ضرب بتوقيع جزاء بنسبة بلغت 5.26% لكل منهم بواقع قضية واحدة لكل منهم.

9 دوائر جنائيات الإرهاب

5 دوائر العمال

3 نيابة أمن الدولة العليا

1 محكمة جناح العجوزة

1 استئناف عالي عمال

جاءت بالمرتبة الأولى القضايا المنظورة أمام دوائر جنائيات الإرهاب بنسبة بلغت %47.36 بواقع 9 قضايا، وفي المرتبة الثانية جاءت القضايا المنظورة أمام دوائر العمال بنسبة %26.31 بواقع 5 قضايا، وفي المرتبة الثالثة جاءت القضايا المنظورة نيابة أمن الدولة العليا بنسبة بلغت %15.78 بواقع 3 قرارات، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة تساوت القضايا المنظورة أمام دوائر الاستئناف العالي عمال مع القضايا المنظورة أمام محاكم الجناح بنسبة بلغت %5.26 لكل منها بواقع قرار واحد لكل منهما.



ملاحظة: هناك عدد من القضايا صدر فيها أكثر من قرار خلال شهر يناير وهو ما يفسر أن عدد القرارات أكثر من عدد القضايا الموجودة لذا وجب التتويه.

جاءت قرارات تأجيل نظر أمر تجديد الحبس في المرتبة الأولى بواقع 9 قرارات بنسبة بلغت 36% من إجمالي القضايا، تلاتها في المرتبة الثانية قرارات تأجيل القضايا المدنية بواقع 6 قرارات بنسبة 24 %، وفي المرتبة الثالثة قرارات تجديد الحبس على ذمة القضايا بنسبة 20% بواقع 5 قرارات. وفي المرتبة الرابعة تساوت القرارات الخاصة بحجز الدعوى للحكم مع القرارات الخاصة بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح، مع القرارات الخاصة بفصل الصحفي ورفض الدعوى المدنية، مع القرارات الخاصة برفع التدابير الاحترازية وإخلاء سبيل الصحفي بضمان محل إقامته بنسبة بلغت 4% لكل منهم بواقع قرار لكل منهم.

## متابعة إعلامية



دعم مباشر



دعم غير مباشر

قدم المرصد خلال شهر يناير من عام 2021 دعم مباشر بنسبة بلغت 89.47 % من القضايا لعدد 17 قضية، بينما كانت هناك متابعة إعلامية بنسبة 10.52 % بواقع قضيتين.

# EOJM

يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم والمساعدة القانونية إلى كل الصحفيين والإعلاميين في مصر، وكذلك المؤسسات الصحفية المختلفة، كما يهدف إلى متابعة الوضع التشريعي المنظم للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، والعمل على تعديله وتطويره بما يتناسب مع التطورات الحادثة في المجتمع بصورة عامة، والتطورات الحادثة في المجتمع الصحفي والإعلامي بصورة خاصة.